زوال الفراش اي فراش الزوج عنها لانقطاع النكاح
بينهما لما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم
فرق بينهما ثم قال لا سبيل لك عليها وهي فرقة
فسخ كالرضاع لحصولها بغير لفظ وتحصل ظاهرا
وباطنا وفي سنن ابي داود الملاعنان لا يجتمعان
ابدا تنبيه بغير المصنف بالفراش مراده به الزوجية
كما مر تبعا لجمع من ائمة اللغة وغيرهم والرابع
نفي انتساب الولد اليه ان نفاه في لعانه لخبر
الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما والحق
الولد بالمرأة وانما يحتاج الملاعن الى نفي نسب ولد
يمكن كونه منه فان تعذر كون الولد منه كان
طلقها في مجلس العقد او نكح امرأة وهو بالمشرق وهي
بالمغرب او كان الزوج صغيرا او ممسوحا لم يلحقه
الولد لاستحالة كونه منه فلا حاجة في انتفائه
باللعان والنفي فوري كالرد بالعيب بجامع الضرر
بالامساك الا لعذر كان بلغه الخبر ليلا فاخر حتى
يصبح او كان مريضا او محبوسا ولم يمكنه اعلام القاضي
بذلك او لم يجده فاخر فلا يبطل حقه ان تعذر عليه
فيه اشهاد بانه باق على النفي والا بطل حقه كالواخر
بلا عذر فيلحقه الولد وله نفي حمل وانتظار وضعه
ليتحقق كونه ولدا فلو قال علمته ولدا واخرت رجا

وضعه

وضعه ميتا فالذي اللعان بطل حقه من النفي لتفريطه
فان اخر وقال جهلت الوضع وامكن جهله صدق
بيمينه ولا يصح بقراحد تؤمن بان لم يتخلل بينها
ستة اشهر بان ولدا ميتا او تخلل بين وضعيهما
دون ستة اشهر لان الله تعالى لم يجر العادة بان
يجمع في الرحم ولدا من رجل وولدا من ما اخر
لان الرحم اذا اشتمل على المني استند منه فلا يتاتى قوله
مني آخر ولو هيئ بولد كان قبل له مت بولدك
فاجاب بما يتضمن اقرارا اسكاتين او نعم
لم يبق خلاف ما اذا اجاب بما لا يتضمن اقرارا
كقوله جزاك الله خيرا لان الظاهر انه قصد مكافاة
الدعاء بالدعاء والخامس التحريم اي تحريمها على
الابد فلا يحل له نكاحها بعد اللعان ولا وطيها بملك
اليمين لو كانت امة واشارها لقوله صلى الله
عليه وسلم في الحديث المار لا سبيل لك عليها اي
لا طريق لك اليها والمار في الحديث الاخر المتلاعنان
لا يجتمعان ابدا تنبيه بقي على المصنف من
الاحكام اشياء لم يذكرها وقد تقدم الوعد بذكرها
منها سقوط حد قذف الزاني لطا عن الزوج ان
سماه في لعانه كما مر الاشارة اليه فان لم يذكره
في لعانه لم يسقط عنه حد قذفه لكن له ان

Copyright © King Saud University